ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

منهج الإمام البزار في التعامل مع التفرد في رواية الحديث
(من مسند أنس بن مالك إلى مسند أبي هريرة)

زينب خطيبي همام[1] أ دكتور فتح الرحمن قرشى[2]

ABSTRACT

This paper sheds light on the method adopted by Imam Abu Bakr Al-Bazzar in dealing with *Tafarrud (Strangeness)* in Hadith in his book *al- Musnad (al Bahr al Zakhar*). The paper goes quickly through the life of Imam Al- Bazzar, and takes a look on his al- Musnad. It talks also on the meaning of *Tafarrud (Strangeness)* in Hadith, and how other Muslim scholars and Hadith books dealt with it. The term Tafarrud (Strangeness) in a Hadith means reporting by only a single narrator at any stage of the Isnad. And most of what Al-Bazzar mentioned in his comments help us deal with narrators and chains of transmission and knowledge of the Al-Elal (flaws), their types and terminologies. Imam Al-Bazzar paid great attention to *Tafarrud (Strangeness)*, to the extent that one who is familiar with his al-Musnad feels that *Tafarrud* is a major reason for composing al- Musnad. But Imam al-Bazzar did not see that *Tafarrud (Strangeness)* is a *Ella* (flaw) in itself, and this is the opinion adopted by most of scholars previous to him.
Through the examples that we cited in the article, we found that Al-Bazzar mentions the *Tafarrud* in narrations that are mainly flawed by either the *Jarh* (discreditation) of the narrator or for its inclusion of reprehensible words, or the narration is flawed in connection of the chain of narrators, the citation, or the ignorance of the narrator. We also found that Al-Bazzar mentions *Tafarrud* in authentic narrations due to the possibility that the *Tafarrud* is in the advanced course of narrators, or the probability that the single narrator is known as reliable and trusted, or the possibility of *Tafarrud* due to the follow-up or witness in other *Isnads*. Finally, we found Al-Bazzar keeps silent about narrations that are flawed by *Tafarrud*, just as he kept silent about narrations that are authentic and in which there is *Tafarrud*.
Attention to Imam Al-Bazzar and the issue of *Tafarrud* in the sciences of hadith is essential in accepting and rejecting narrations, to distinguish trustworthy narrators from less credible ones, and to favor some scholarly opinions over others about Hadith narrators.

Keywords: Imam Abu Bakr Al-Bazzar in dealing with *Tafarrud (Strangeness)* in Hadith in his book *al- Musnad (al Bahr al Zakhar*)

مقدمة:

يعود اهتمام علماء الحديث بالتفرد في الرواية إلى مراحل التدوين الأولى، حيث تعاملوا مع الأفراد والغريب من الأحاديث في كتبهم بأساليب مختلفة، فمنهم من أشار إليه في ثنايا الحكم على الحديث والبحث عن علل الحديث، ومنهم من اهتم بالأحاديث المعلولة بالأساس، وأصبح التفرد في رواية الحديث محور جهوده الحديثية، وهنا يبرز اسم الإمام البزار.

وتساهم معرفة مناهج أئمة الحديث في التعامل مع الغرائب والأفراد من الروايات في مزيد من التوسع في معرفة علم العلل وكيفية التعامل مع التفرد. والمنهج في اللغة كما عرفها العلماء يعني الطريق الواضح،[3] وأما المنهج في الاصطلاح هو الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعلمية.[4] أما مناهج المحدثين فهي الطرق التي اتبعها المحدثون في رواية الحديث ونقده.[5] وبناء على هذا التعريف فمناهج المحدثين يقصد بها الأسلوب الذي يتبعه المحدثون النقاد في روايتهم للحديث، وفي نقدهم لما يروونه، أو لمن يروون عنه من الرجال، وفي إعلالهم للطرق والأسانيد والروايات والألفاظ والمتون.[6] و في الواقع يعتمد المحدثون في مناهجهم على

---

[1] باحثة دكتوراه بقسم الحديث - كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد.
[2] رئيس قسم الحديث - كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد.
[3] - القاموس المحيط (6 / 251-252 مادة نهج) و لسان العرب (8/ 714 مادة نهج)
[4] - مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص 79
[5] - في سبيل تأصيل مناهج المحدثين، د. صالح أحمد رضا، مجلة الأحمدية، العدد 8
[6] - التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، د. عبد الجواد حمام، ص 39

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

الاستقراء[7] والمقارنة[8] بشكل عام وهو ما نجده بوضوح في كلام الخطيب البغدادي حينما يقول إن" السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط".[9]
ومن هنا تأتي أهمية دراسة مناهج المحدثين خصوصا في القبول والرد، والبحث عن ضوابطهم التي استندوا إليها في الجرح والتعديل وتحليل المرويات والحكم عليها، وهو ما يساعد طلاب الحديث والمهتمين به على فهم دقيق لمختلف المسائل المتعلقة بالمرويات الحديثية والرواة، منها التفرد في رواية الحديث وهو ما نحن نسعى للبحث فيه من خلال العمل الجبار الذي قام به الإمام البزار في مسنده البحر الزخار.

من هو الإمام البزار؟

هو الإمام الحافظ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله أبو بكر العتكي البصري، المعروف بالبزار.[10] ولد سنة نيف عشرة ومائتين بالبصرة.[11]
العصر الذي ولد فيه البزار ونشأ فيه، هو عصر ذهبي بالنسبة لتدوين الحديث وعلومه وتنقيحها، وهو عصر علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل البخاري والدارمي وأبي حاتم وأبي زرعة وأبي داود السجستاني وغيرهم من المحدثين، الذين بذلوا جهودهم الجبارة في خدمة السنة المطهرة، نشرا ودفاعا عنها، ونشأ البزار في بيئة علمية بالبصرة، وسمع من مشاهير العلماء الذين يعدون من أساطين علم الحديث، فغالب مشايخه من مشايخ أصحاب الأمهات الستة، وقد وقف حياته في طلب الحديث الشريف وعلومه ثم في نشرها.
وقد ارتحل من البصرة إلى البلدان الأخرى في طلب الحديث، ويتضح بالنظر إلى شيوخ البزار وتنوع بلدانهم، سعة اطلاعه وارتحاله إلى الأماكن والبلدان. لقد سمع أبو بكر البزار من مشايخ كثيرين، منهم محمد بن المثنى وإبراهيم بن يعقوب وأحمد بن منصور الرمادي والحسن بن خلف الواسطي وخلق كثير.
كما تتلمذ على يد البزار عدد كبير من طلاب العلم لا يمكن إحصاؤهم، و منهم أحمد بن إبراهيم بن يوسف وسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني وعلي بن محمد وأبو الحسن ابن يعقوب وابن إسحاق وأبو عوانة وغيرهم.
أما أهم مصنفات البزار هو المسند المعلل الكبير المسمى بـ :البحر الزخار[12] ، وكتاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكتاب الأشربة وتحريم المسكر[13] ، والمسند الصغير الذي حدث به بأصبهان.[14]
لقد حظي البزار بثناء العلماء عليه إذ قال أبو الشيخ الأصبهاني: "كان أحد حفاظ الدنيا، حكي أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد فتركوا بين يديه فكتبوا عنه".[15]. وقال أبو يوسف يعقوب بن المبارك :"ما رأيت أنبل من البزار ولا أحفظ".[16] وقال الخطيب البغدادي: "كان ثقة حافظا، صنف المسند، وتكلم على الحديث، وبين عللها".[17] وقال السمعاني: "كان حافظا من أهل البصرة".[18] وقال الذهبي: "الشيخ الإمام الكبير، صاحب المسند الكبير الذي تكلم على أسانيده".[19]

مسند البزار المسمى بالبحر الزخار:

اختلف العلماء في اسم المسند، فالهيثمي سماه البحر الزخار[20] ، وسماه الكتاني البحر الزاخر[21]، وأما الذهبي فإنه لم يسمه ولكنه وصفه بقوله: المسند الكبير المعلل[22]، وكذلك أطلق اسم المسند عليه دون تحديد الخطيب البغدادي والسمعاني والإشبيلي وابن كثير وغيرهم.[23] وقد اعتمد محقق المسند ما ذكره الهيثمي في كشف الأستار، وذلك لأنه الإسم الذي اشتهر بعد طباعته، ولكن الجميع أثبتوا هذا المسند للبزار وإن اختلفوا في تسميته، والله أعلم.

---

[7] - (وهو عبارة عن ملاحظة جميع المفردات، وتتبع كل جزئيات موضوع البحث، ثم استخلاص حكم كلي يشمل كل هذه الجزئيات)، مناهج البحث العلمي في الإسلام ص 86
[8] - (وهو عبارة عن الموازنة والمقارنة بين النتائج التي توافرت من الاستقراء ودراسة هذه النتائج، وقياس بعضها على بعض، للوصول إلى الحكم الصحيح)، التفرد في رواية الحديث، ص 45
[9] - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص 90 - 91
[10] تذكرة الحفاظ، ج 2، ص 166.
[11] سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 554 ، تذكرة الحفاظ، ج 2، ص 166.
[12] سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 55.
[13] فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص171.
[14] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ص 68.
[15] طبقات المحدثين بأصبهان، ج 3، ص70، مصدر الكتاب :موقع جامع الحديث: alsunnah.com
[16] تاريخ بغداد، ، ج 4، ص334.
[17] المرجع السابق.
[18] الأنساب،، ط1، ج 1، ص 336.
[19] سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 554.
[20] كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة،ج1، ص 25.
[21] الرسالة المستطرفة، ص 68.
[22] سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 554

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

ولقد طبع الكتاب باسم :البحر الزخار المعروف بـ :مسند البزار، ابتدأ نشره الشيخ محفوظ الرحمن زين الله سنة 1409هـ، بمكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ووصل فيه إلى المجلد التاسع سنة 1418هـ ، ثم توفي الشيخ رحمه الله، وواصل طباعة الكتاب بعد عادل بن سعد فنشر الجزء العاشر والحادي عشر سنة 1424هـ بمكتبة العلوم والحكم أيضا ثم طبع الجزء الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر.

ولقد قال ابن كثير: "يقع في مسند الحافظ من أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد".[24] وقال الهيثمي: "فقد رأيت مسند الإمام أبي بكر البزار المسمى بـ :البحر الزخار قد حوى جملة من فوائد الغزار، يصعب التوصل إليها على من التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها".[25]

وقد قام الحافظ الهيثمي بتجريد زوائد مسند البزار وسماه :كشف الأستار عن زوائد البزار، رتب فيه أحاديث الكتاب على الأبواب الفقهية، وذكرها بأسانيدها، وقد قدم بينَّ يدي الكتاب بذكر سنده إلى المؤلف، فضلا عن أنه قد جرد أسانيد هذه الزوائد مع زوائد مسند أحمد وزوائد مسند أبي يعلى ومعاجم الطبراني الثلاثة في كتابه العظيم مجمع الزوائد. وللحافظ ابن حجر زوائد مسند البزار على مسند أحمد بن حنبل و الكتب الستة، لخصها من مجمع الزوائد لشيخه نور الدين الهيثمي.

و هذا المقال يحتوي على أهم ما توصلت إليه في رسالتي بعنوان (الإمام البزار ومنهجه في مسنده البحر الزخار – من مسند أنس بن مالك حتى مسند أبي هريرة) لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد – باكستان. سنحاول في هذا المقال معرفة منهج البزار في تعامله مع التفرد في رواية الحديث، وذلك عبر أمثلة مما أورده في كتابه من مسند أنس بن مالك إلى مسند أبي هريرة رضي الله عنهم.

التفرد وكيف تعامل معه المحدثون؟

قبل الحديث عن منهج البزار في التفرد يجدر بنا أن نقف مع مصطلح التفرد عند علماء الحديث للاطلاع على المصطلح بشكل أدق مع إطلالة سريعة على كيفية تعامل المحدثين مع ظاهرة التفرد في الرواية.

لقد عبر المحدثون عن التفرد بتعابير وألفاظ كثيرة، بعضها من مشتق جذر فرد: كـ (تفرد، وانفرد، وفرد، وأفراد، وتفردات، ومفاريد، وإفردات...)، وبعضها الآخر لا علاقة له بهذا الجذر، إنما هي ألفاظ و جمل تدل على التفرد وتعبر عنه، مثل (لا نعرفه إلا من حديث فلان، فلان لا يتابع على حديثه، ليس في الباب إلا حديث فلان، لم يروه عن فلان إلا فلان...).[26] و قد استعمل المحدثون التفرد في عدة معاني أهمها: التفرد المطلق بأصل الحديث بأن لا يعرف الحديث إلا من هذا الطريق ولا يكون له متابع ولا شاهد. والتفرد النسبي أو المقيد، الواقع في السند أيا كان موقع هذا التفرد، وأن ينفرد الراوي بزيادة في سند الحديث أو متنه، ومخالفة الرواي لغيره من الرواة سواء في السند أو المتن إذا لم يتابعه غيره من الرواة، و تفرد أهل بلد برواية حديث، والتفرد بنسخة من السند بأن لا يروي بهذا السند غير هذا الراوي.[27] وبناء على هذا " التفرد هو ما يأتي من طريق راو واحد، دون أن يشركه غيره من الرواة، سواء كان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع المخالفة أو دونها، بزيادة فيه أو بدون زيادة، في المتن أو السند، ثقة ضابطا كان الرواي أو دون ذلك".[28]

وعن علاقة التفرد بالعلة، يقول الحافظ ابن الصلاح أنه "يستعان على إدارك العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك"[29]. والواضح من كلام ابن الصلاح، ومن عمل المحدثين أن مجرد التفرد ليس علة، وليس سببا بذاته يرد به الحديث، وقد وقع التفرد من كبار الحفاظ والمحدثين وقبل منهم، ولم يطعن عليهم به.[30] لكن بشكل عام يعتبر التفرد مظنة لوجود علة، فإن كان المتفرد ثقة ضابطا، فلا يكتفى بهذه المظنة بل لا بد من التفتيش والتمحيص عن علة خفية كوجود خطأ أو وهم في هذا التفرد، فإن لم تظهر علة من وراء هذا التفرد فيعود الحكم على الحديث بحسب حال الراوي، هل يحتمل تفرده أم لا؟ وهو محل للاجتهاد بين المحدثين. أما إن كان الرواي ضعيفا مجروحا وقد تفرد بحديث، وليس له عاضد ولا شاهد، فعندئذ تقوم المظنة مقام العلة، ويعتبر مجرد تفرده مع ضعف حاله علة فيه، فيرد حديثه ولا يقبل.[31]

التفرد عند البزار:

لقد اهتم الإمام البزار بالتفرد اهتماما كبيرا حتى إنه ليشعر المطلع على " مسنده " أن التفرد سبب رئيس في تأليف المسند، فقل حديث يفوت البزار إلا ويعلق عليه، وفي غالب تلك التعليقات نجد العبارات التالية: لا نعلم رواه إلا فلان، ولا نعلمه يروى عن فلان إلا من هذا الوجه... وهكذا.[32]

ويعتبر مسند البزارّ من مظان الأفراد فكل حديث في المسند يعلق عليه البزار، وأغلب تلك التعليقات تتعلق بالتفرد. لكن الإمام البزار ما كان يرى أن التفرد علة بذاته[33]، لأننا قد نجد في مسنده ألفاظا يذكر فيها التفرد بقيد الصحة، ومن الأمثلة على هذا قوله: "وهذا الحديث حسن الإسناد، ولا نعلم روى

---

[23] تاريخ بغداد، ج 4، ص 335 ،الأنساب، ج 1، ص 336 ،فهرسة الإشبيلي، ص 71، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ط 1 ،1425هـ/2006م، ص 47.

[24] ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص 47.

[25] الهيثمي، كشف الأستار، ج 1، ص 5.

[26] - التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، ..... ص 86

[27] - التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، ص 89

[28] - التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، ص 90

[29] - علوم الحديث ص 90

[30] - التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، ص 145

[31] - التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، ص 150

[32] - منهج التعليل عند الإمام البزار، زياد العبادي، ص 64

[33] - المرجع السابق، ص 62

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

زيد بن ثابت، عن عثمان حديثا مسندا إلا هذا الحديث، ولا له إسناد عن زيد بن ثابت إلا هذا الإسناد".[34] وكذلك قوله: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده صحيح. وقد روى ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه فذكرناه عن عمر لجلالة عمر وصحة إسناده".[35] وأهم صور التفرد في رجال السند والتي ذكرها البزار هي كالآتي[36]:

1- ما تفرد به صحابي، ومن الأمثلة على هذا قوله رحمه الله: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا عن عمر بهذا الإسناد".[37]
2- تفرد به راو عن راو، ومن الأمثلة على هذا قوله رحمه الله: "هذا الحديث لا نعلم رواه عن ابن دارة، إلا محمد بن عبد الله بن أبي مريم".[38]
3- تفرد بجميع السند أو جله، ومن الأمثلة على هذا قوله رحمه الله: "وهذان الحديثان اللذان رواهما أبو صالح مولى عثمان لا نعلم لهما طريقا إلا هذين الطريقين".[39]
4- تفرد راو ليس له إلا رواية واحدة. وهما نوعان: أن يكون الراوي ليس له إلا رواية واحدة، كقول البزار: ولا نعلم روى أبو سهلة إلا هذا الحديث، ولا روى عنه غير قيس بن أبي حازم.[40] والنوع الثاني أن يكون الرواي ليس له إلا رواية واحدة عن فلان أو مسندة أو متصلة مثل قول البزار: ولا نعل روى عطية عن أبي السعيد عن علي إلا هذا الحديث.[41]
5- التفرد بقيد الإسناد، كأن يقول البزار: لا نعلم أسنده إلا فلان، وكان يقصد به الرفع أو الاتصال. ومثاله ما قاله البزار: وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده عن أبي بر إلا يحيى بن آدم.[42]
6- التفرد بقيد الاتصال، و من أمثلته ما قاله البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من حديث الأحنف وأبي عثمان متصلا[43]. وفي مثال آخر يقول: ولا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه متصلا[44].
7- التفرد بقيد الرفع، والمقصود التفرد النسبي الذي يقيد بالرفع، ومثاله ما قاله البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله مرفوعا إلا بهذا الإسناد[45]. و في مثال آخر: ولا نعلم روى أبو قيس عن هزيل عن عبد الله إلا هذه الأحاديث المرفوعة[46].
8- التفرد بقيد الصحة، وهو ما كان التفرد فيه نسبيا بقيد الصحة، كأن يقول البزار: لا نعلمه يروى بإسناد صحيح إلا من هذا الوجه، ومثاله ما قاله البزار: ولا نعلمه يروى عن سعد بإسناد صحيح إلا من هذا الوجه.[47]

وفيما يلي سنركز على ما توصلنا إليه من تعامل الإمام البزار مع التفرد حسب ما أورده في مسندي أنس بن مالك وأبي هريره وذلك في أربعة محاور أساسية هي: التفرد مع الروايات المعلولة، والتفرد مع الروايات الصحيحة، وما سكت عنه البزار من الروايات المعلولة بالتفرد، وأخيرا الروايات التي سكت عنها البزار وهي صحيحة وفيها التفرد.

المحور الأول: الأحاديث التي ذكر فيها البزار التفرد وهي معلولة

يعرف علماء الحديث العلة بأنها " سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.[48] وقد قال الإمام الحاكم النيسابوري: " وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا".[49] وقال ابن الصلاح: " فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر".[50]

والبزار يطلق التعليل على ما هو خفي وعلى ما هو ظاهر جلي، فقد نوع فيهما لم يلتزم ما التزمه أكثر أهل المصطلح في حصر العلة بأحاديث الثقات فحسب وكان فيه تعليل غامض.[51]

وبشكل عام نجد أن الإمام البزار تعامل في مسنده مع أحاديث فيها التفرد وهي معلولة إما بجرح الراوي، أو لاشتمالها على كلام منكر، أو هي معلولة في اتصال الإسناد أو الرفع والوقف، أو هي معلولة بجهالة الراوي. سنوضح بالأمثلة كل نوع من الأحاديث المعلولة بالتفرد:

---

[34] - مسند البزار، ج 2، ص 7، رقم الحديث :343
[35] - المرجع نفسه، ج 1، ص 385، رقم الحديث :260
[36] - منهج التعليل عند الإمام البزار، زياد العبادي، من ص 72 إلى ص 85
[37] - المرجع نفسه، ج 1، ص 332، رقم الحديث :214
[38] - المرجع نفسه، ج 2، ص 67، رقم الحديث :3410
[39] - المرجع نفسه، ج 2، ص 64، رقم الحديث :406
[40] - البزار، المسند، ج 1 ص 370
[41] - المرجع نفسه، ج 1 ص 350
[42] - المرجع نفسه، ج 1 ص 66
[43] - المرجع نفسه، ج 1 ص 435
[44] - المرجع نفسه، ج 2 ص 130
[45] - المرجع نفسه، ج 5 ص 306
[46] - المرجع نفسه، ج 5 ص 416
[47] - المرجع نفسه، ج 4 ص 29
[48] - علوم الحديث لابن الصلاح ص 90
[49] - معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص 112
[50] - علوم الحديث لابن الصلاح ص 89
[51] - منهج التعليل عند الإمام البزار، زياد العبادي، ص 57

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

- **الأحاديث التي ذكر فيها البزار التفرد وهي معلولة بالجرح في الراوي:**

إن كون الراوي المتفرد إذا كان معروفا بأنه غير عادل[52] وغيرضابط[53] له أثر كبير في قبول التفرد أو رده. فإذا لم يعرف حال الراوي تعديلا أو تجريحا لا يحكم بصحته ولابضعفه، فإن كان المتفرد من أهل الجرح والضعف وسوء الحفظ وكثرة الخطاء لم يحتج به وإلا ينظر إلى قرائن أخرى.
نقرأ في مسند البزار تحت الرقم (7339)[54] : قال البزار: "حَدَّثنا عَبد الله بن الصباح العطار، حَدَّثنا الحجاج بن نصير، حَدَّثنا أَبُو بكر الهذلي عن ثمامة، عَن أَنَس؛ أَن رَسولَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم قال: من رأى شيئا يعجبه فقال: ماشاء الله لا قوة إلاَّ بالله لم يضره. وهذا الكلام لا نعلم رواه إلاَّ أنس، ولاَ نعلمُ له طريقا إلاَّ هذا الطريق".
كما نرى لقد أعل البزار الحديث بقوله: "وهذا الكلام لا نعلم رواه إلاَّ أنس، ولاَ نعلمُ له طريقا إلاَّ هذا الطريق". وعند دراسة الإسناد نجد أنه تفرد به أبوبكر الهذلي عن ثمامة عن أنس، وهو ضعيف، وبالتالي ليس له متابعة ولا شاهد، إضافة إلى ضعفه فهو متروك.[55] وهو سلمي بن عبدالله تركوا حديثه وقد حكم الألباني عليه بالضعف. ولم يصحَّ في هذا حديث أنس فهو معلول بضعف الراوي.
وفي حديث آخر تحت الرقم (7829):[56] قال البزار: "حَدَّثنا إبراهيم بن مُحَمد بن سلمة، قَال: حَدَّثنا مسلم بن إبراهيم، قَال: حَدَّثنا سَعِيد بن مُحَمد، عَن الزُّهْرِيّ، عَن يَحْيَى بن سَعِيد، عَن سَعِيد بن الْمُسَيَّب، عَن أبي هُرَيرة فيما أعلم قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم: أسحنوا إلى الماعز وأميطوا عنها الأذي فإنها من دواب الجنة. وهذا الحديث لا نعلم رواه عَن الزُّهْرِيّ، عَن يَحْيَى بن سَعِيد، عَن سَعِيد، عَن أبي هُرَيرة إلاَّ سَعِيد بن مُحَمد ولم يتابع على هذا".
وعند دراسة الإسناد نجد مسلم بن إبراهيم الوراق قال عنه يحيي بن معين: كذاب [57]. وأما سعيد بن محمد الزهري: روى عن ابن شهاب الزهري روى عنه مسلم بن إبراهيم سمعت أبي يقول: ليس بمشهور وحديثه مستقيم إنما روي حديثا واحدا[58]. فإسناد هذا الحديث واه فسعيد بن محمد الزهري ضعيف، ومسلم بن إبراهيم متهم بالكذب.

- **الأحاديث التي ذكر فيها البزار التفرد وهي معلولة لاشتمالها على كلام منكر:**

المنكر لغة: اسم مفعول وفعله: أنكره بمعنى جحده. قال الراغب الأصفهاني: المنكر كل فعل تحكم العقول الصحيحة بقبحه أوتتوقف في استقباحه أواستحسانه العقول فتحكم بقبحه الشريعة [59] ويطلق المنكر في اللغة على عدة معان.
وأما في الاصطلاح: قسمه ابن الصلاح إلى قسمين، هما: معنى الشاذ وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، وثانيا هو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده [60]. وقال الذهبي: ما تفرد به الراوي الضعيف وقد يعد مفرد الصدوق منكرا[61] ، فالنكارة تطلق عند المتقدمين على التفرد وعند المتأخرين هو رواية الضعيف ما يخالف رواية الثقة.
وفي الحديث رقم (7790)[62] قال البزار: " (حَدَّثنا سلمة بن شَبِيب، قَال: حَدَّثنا أَبُو المغيرة عَبد القدوس بن الحجاج، قَال: حَدَّثنا مبشر بن عُبَيد، قال: سَمِعْتُ الزُّهْرِيّ يحدث، عَن سَعِيد بن الْمُسَيَّب، عَن أبي هُرَيرة، عَن النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم قال: الإحصان إحصانان إحصان عفاف وإحصان نكاح).
وهذا الحديث لاَ نعلمُهُ يُرْوَى عَن أبي هُرَيرة إلاَّ من هذا الوجه، ولاَ نعلمه يروى عَن النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم إلاَّ من هذا الوجه بهذا الإسناد. ومبشر بن عُبَيد لين الحديث وقد روى عنه بقية بن الوليد ويزيد بن هارون وغيرهما".
وبعد دراسة الإسناد نجد أن العلة في الراوي مبشر بن عبيد[63] وهو ضعيف قال فيه أحمد بن حنبل :كان يضع الحديث . وواضح من العلة التي أشار إليها الدارقطني[64] في أنّ المتن لا يشبه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عليه نور الوحي، ، حجته أنَّه محفوظ من كلام الزهري كما رواه عنه عقيل، ومعمر أنَّه مجرد رأيه وقوله، وقد حكم عليه الألباني وقال موضوع.[65]

---

[52] - المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة. نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر، ص 29
[53] - الضبط هو أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متي شاء وصيانة كتابه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه. نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر، ص 61
[54] - مسند البزار، ج 13، ص:506
[55] - المغني 1/397_(2552).
[56] - مسند البزار ج /14 ص /250
[57] - الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي برقم 1468
[58] - الجرح والتعديل لإبن أبي حاتم برقم 259
[59] - المفردات ص /505
[60] - علوم الحديث لابن الصلاح ص 80
[61] - الموقظة: ص/52
[62] - مسند البزار ج /14 ص /224
[63] - قال عنه عبدالله بن أحمد :ليس بشيئ يضع الحديث وقال البخاري : منكر الحديث وقال الدارقطني :متروك (تهذيب التهذيب 32/10 ح 53)
[64] الدارقطني في (العلل)9/133(1677)
[65] - الألباني سلسلة (الضعيفة)2/210(797)

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

- **الأحاديث التي ذكر فيها البزار التفرد وهي معلولة في اتصال الإسناد أو الرفع والوقف:**

في الحديث رقم (7605):[66] قال البزار: " (حَدَّثنا عَبد الرحمن بن الأسود، حَدَّثنا يزيد بن الحباب، حَدَّثنا سُفيان، عَن منصور عن طلحة بن مصرف، عَن أَنَسٍ، قال: مر رسول الله صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم بتمرة في الطريق فقال: لولا أني أخشى أن تكون من الصدقة لأكلتها). وهذا الحديث لا نعلم رواه عن طلحة بن مصرف إلاَّ منصور، ولاَ نعلمُ أن طلحة رَوَى عَن أَنَس غير هذا الحديث".
وعند دراسة الإسناد نجد أنه صَحِيحٌ ثَابِتٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ عن أنس وهو معلول بالانقطاع حيث لم يثبت سماع لطلحة عن أنس فهناك حذف في الإسناد. قال ابن أبي حاتم في المراسيل قيل لابن معين سمع طلحة من أنس فقال لا وسمعت أبي يقول طلحة أدرك أنسا وما ثبت له سماع منه. وذكر المزي روايته عن أنس، وفي كتاب المراسيل لعبد الرحمن: قيل ليحيى بن معين سمع طلحة من أنس قال: لا؛ يروى عن خيثمة عن أنس، وسمعت أبي يقول: طلحة أدرك أنسا وما أثبت له سماع منه يروى عن خيثمة عن أنس، وعن يحيى بن سعيد، عن أنس.[67]

- **الأحاديث التي ذكر فيها البزار التفرد وهي معلولة بجهالة الراوي:**

من شروط صحة الحديث العدالة والضبط، والمجهول كما أورد ابن الصلاح من لم تعرف عدالته ولا ضبطه. والجهالة ثلاثة أقسام: جهالة العين: وذلك بأن لا يروي عنه غير راو فقط. جهالة الحال ظاهرا وباطنا: وذلك بأن لا يزكيه ويشهد له بالعدالة عالمان معتبران من علماء الجرح والتعديل. جهالة الحال باطنا دون الظاهر وهو ما يعرف بالمستور[68].
نقرأ في الحديث رقم(7587):[69] قال البزار: " (حَدَّثنا مُحَمد بن اللَّيْث الهدادي، حَدَّثنا عُبَيد الله موسى، حَدَّثنا الحسن بن صالح، عَن خالد بن الفزر، عَن أَنَس بن مالك: أن النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم كان إذا بعث سرية قال: اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله، ولاَ تمثلوا، ولاَ تقتلوا وليدا). وخالد بن الفزر لا نعلم روى عنه إلاَّ الحسن بن صالح، ولاَ نعلمُ روى إلاَّ هذين الحديثين، عَن أَنَس."
بعد دراسة الإسناد نجد أن الحديث معلول بجهالة خالد بن الفزر البصري. وكما قال النسائي: لا أعلم أحدا روى عنه غير الحسن بن صالح: وكماقال ابن معين فيه جهالةٌ.[70] فالحديث أعله البزار بالتفرد وهو معلول بجهالة الراوي.

المحور الثاني: الأحاديث التي ذكر البزار فيها التفرد وهي صحيحة:

- **الأحاديث التي ذكرفيها البزار التفرد وهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة**

نقرأ في الحديث رقم (7607).[71] قال البزار: " (حَدَّثنا مُحَمد بن عَبد الرحيم، حَدَّثنا نعيم بن هيصم، حَدَّثنا أَبُو عَوَانة، عَن أبي يعفور قال: سألت أنسا عن المسح على الخفين فقال: كان رسول الله صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم يمسح عليهما). ولا نعلم روى أَبُو يعفور، عَن أَنَس غير هذا الحديث."
ونرى أن العلة في قول البزار: ولا نعلم روى أَبُو يعفور، عَن أَنَس غير هذا الحديث. وهو ثقة [72]. فالسند صحيح لا يضره وقفه فإنه في حكم المرفوع لأنه لا مجال للرأي فيه كما تواترت الأحاديث واستفاض بطرق مختلفة أخرى مطولا ومختصرا. قال ابن عبد البر في التمهيد[73] روي هذا الحديث عن المغيرة من نحو ستين طريقا، وقال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة.

- **الأحاديث التي ذكرفيها البزار التفرد وهو محتمل لكون المتفرد معروفا بالعدالة**

إن لحال الراوي من حيث العدالة والضبط أثرا كبيرا في قبول تفرده أو رده فليس تفرد الضعيف كتفرد الثقة وليس تفرد الثقة كتفرد إمام حافظ فالمتفرد إذا كان معروفا بأنه غير عادل أوغير ضابط يكون الأصل عدم قبول روايته. والعدالة لغة :[74]مصدر عدل بالضم، يقال عدل عدالة وعدولة فهو عدل. وفي الإصطلاح: فقد اختلف العلماء، وبعد الملاحظه نجد أن كلها تدل على معنى واحد ولست بصدده، وأذكر تعريفا واحدا كنموذج فقد عرفه ابن حجر[75] : أنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة. وأما الضبط: هو أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وصيانة كتابه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه[76]. وطريق معرفة الضبط هو اعتبار روايات الراوي برواية الثقات المعروفين. قال ابن الصلاح: يعرف كون

---

[66] - البزار ج /14 ص /110
[67] - الإكمال:82/7(2603)
[68] - علوم الحديث، لابن الصلاح، ص 111- 114
[69] -البزار ج/14 ص /99
[70] - خالد بن الفرز: روى عن أنس وعنه الحسن بن صالح. قال عباس الدوري عن يحيى ماسمعت أحدا يروي عنه غيره ولم أر له رأيا وقيل عن عباس عن يحيى ليس بذاك (تهذيب التهذيب ج/3ص/112 رقم 208)
[71] - البزار ج /14 ص /112
[72] - إسم أبي يعفور عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس ثقة من الثالثة وأبو عوانة هو الوضاح بن عبدالله اليشكري (المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 790/2(6282)
[73] - التمهيد 127/11
[74] - لسان العرب مادة عدل ج/11 ص/430
[75] - نزهة النظربشرح نخبة الفكر ص/18
[76] - فتح المغيث للسخاوي ج/1 ص/16

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعني لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه.[77]
ونقرأ في الحديث رقم (7393):[78] قال البزار: " (حَدَّثنا إبراهيم بن سَعِيد الجوهري، حَدَّثنا غسان بن عُبَيد، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَن أَنَسٍ، قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم: إذا وضعت جنبك على الفراش وقرأت فاتحة الكتاب و {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} فقد أمنت من كل شيء إلاَّ الموت). وهذا الحديث لاَ نعلمُهُ يُرْوَى بهذا اللفظ إلاَّ عَن أَنَس من هذا الوجه، ولم نسمعه إلاَّ من إبراهيم بن سَعِيد".
وعند مراجعة تخريج الحديث نجد أن علة الحديث في كون غسان بن عبيد ضعيفا كما أورد الهيثمي في كشف الأستار[79] و المنذري في الترغيب والترهيب[80]. وأما إبراهيم بن سعيد الجوهري الذي أشار إليه البزار فقد قال عنه النسائي ثقة وقال أبو حاتم: كان يذكر بالصدق. وقال الخطيب كان ثقة مكثرا ثبتا[81]، فتفرده مقبول.

- **الأحاديث التي ذكر فيها البزار التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة**

المتابعة هي موافقة الراوي لغيره فيما رواه من طريق الصحابي نفسه، وتقسم إلى تامة وقاصرة. فالتامة عندما تكون المتابعة عن شيخ الراوي، والقاصرة إذا كانت عمن فوق شيخ الراوي.[82]
نقرأ في الحديث رقم (7322):[83] قال البزار: " (حد ثنا أَبُو خلاد سليمان بن خلاد، حَدَّثنا داود بن المحبر، حَدَّثنا عَبد الله بن المثنى عن ثمامة، عَن أَنَسٍ، قال: كان رسول الله صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم إذا نظر في المرآة قال: الحمد لله الذي سوى خلقي وأحسن صورتي وأزان مني ما شان من غيري). وهذا الحديث لاَ نعلمُهُ يُرْوَى عَن النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم إلاَّ من هذا الوجه بهذا الإسناد وداود بن المحبر لم يكن بالحافظ".
الحديث أخرجه الطبراني[84] في (الدعاء) عن طريق ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك، رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه وأخرجه ابن المبارك في (الزهدوالرقائق)[85] عن عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ آلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أنه سمع أنس بن مالك عن النبي بنحوه. فالحديث روي من أكثر من وجه، وحديث أنس له ثلاثة طرق: 1-عن ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس 2- رواية الزهري عن أنس 3- عن رجل من آل أنس عن أنس. فقول البزار "لانعلمه يروى إلا من هذا الوجه" متعقب، فالحديث روي من طرق أخرى وإن كانت ضعيفة والله أعلم.
وبما أن الحديث ليس فيه التفرد وله وجوه أخرى، لاسيما إذا انضمت إليه شواهد فهو يرتقي وأما إسناده فلم يتفرد به داود بن المحبر كما أشرنا في جزء من تخريج الحديث.

- **الأحاديث التي ذكر فيها البزار التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد**

الشاهد هو الحديث الذي يوافق حديثا آخر في اللفظ أو المعنى من رواية صحابي آخر[86]. فالشاهد حديث من رواية صحابي أخر روى اللفظ نفسه أو قريبا منه أو روى المعني فقط، فإنه يشهد للحديث الأول ويقويه.
نقرأ في الحديث رقم (7331):[87] قال البزار: " (حَدَّثنا إبراهيم بن المستمر، حَدَّثنا حاتم، حَدَّثنا عَبد الله بن المثنى عن ثمامة، عَن أَنَس؛ أَن النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم خلع نعليه في الصلاة). وهذا الحديث لاَ نعلمُهُ يُرْوَى عَن أَنَس إلاَّ من هذا الوجه".
عند تخريج الحديث نجد أن الحاكم[88] أخرجه عن ثمامة عن أنس ثم قال هذا الحديث صحيح على شرط البخاري فقد احتج بعبدالله بن المثني ولم يخرجاه.
وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عن علقمة عن عبد الله وأبي هريرة وابن مسعود. فقد أخرجه أحمد[89] مطولا، وفي كشف الأستار[90] عن علقمة عن عبد الله وعن أبي هريرة. وأخرجه الموصلي[91] عن أبي سعيد مطولا، والطبراني في الكبير[92] عن ابن مسعود وأخرجه أيضا أبو داود[93].

---

[77] -علوم الحديث لابن الصلاح ص217
[78] - البزار ج /14 ص 12
[79] - كشف الأستار4/26(3109)
[80] - الترغيب والترهيب 1/ 235 (893)
[81] - تهذيب التهذيب 1/124(218)
[82] - منحة المغيث في علم مصطلح الحديث، ص 22
[83] - البزار ج/13ص/500
[84] - الدعاء للطبراني 1/ 145(403)
[85] - الزهد والرقائق 1/ 414 (1174)
[86] - منحة المغيث في علم مصطلح الحديث، ص 22
[87] - البزار ج /13 ص/503
[88] - المستدرك 1/ 235 (486)
[89] - مسند الإمام أحمد 17/ 242 (11153) 18/ 379 (11872)
[90] - كشف الأستار 1 / ص 290 ح 604 و 606
[91] - الموصلي 2 /410 (1194)
[92] - الكبير للطبراني 1/ 83 (9972)
[93] - أبو داوود 1/484(650)

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

وبناء على هذا التخريج نرى أن التفرد الذي تحدث عن البزار له شواهد صحيحة وبها يرتقي الحديث.

المحور الثالث: الأحاديث التي سكت عنها البزار وهي معلولة بالتفرد

- **الأحاديث التي سكت عنها البزار وفيها التفرد وهي معلولة بالجرح في الراوي**

نقرأ في الحديث رقم (7317):[94] قال البزار: " (وحَدَّثناه مُحَمد بن المثنى، ومُحَمد بن بَشَّار بُندَار، قالاَ: حَدَّثنا مُحَمد بن عَبد الله حدثني أبي عن ثمامة، عَن أَنَس؛ أن قيس بن سَعْد كان من النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم بمنزلة صاحب الشرط من الأمير)".
لقد أخرج البخاري[95] قال: حدثنا محمد بن خالد الذهلي، والترمذي[96] قال: حدثنا محمد بن مرزوق البصري. والترمذي أيضا: حدثنا محمد بن يحيى. وابن حبان[97] قال: أخبرنا محمد بن يعقوب الخطيب، قال: حدثنا بشر بن آدم، ابن بنت أزهر السمان. ثلاثتهم (محمد بن يحيى بن خالد الذهلي، ومحمد بن مرزوق، وبشر) عن محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال: حدثني أبي، عن ثمامة، فذكره. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأنصاري.
فالحديث معلول بالتفرد و بالجرح في الراوي و أخرجه العقيلي[98] في الضعفاء في ترجمة عبد الله بن المثنى الأنصاري، وقال: لا يتابع على أكثر حديثه. ومن حديثه ما حدثناه محمد بن خزيمة بن راشد قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس قال: كان قيس بن سعد عند النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرط من الأمير، يعني ينظر في أموره وقال: وكان ضعيفا، منكر الحديث.
وبعد البحث والنظر في طرق الحديث نجده معلولا بالتفرد كما قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأنصاري. فهذا من ضمن الأحاديث التي سكت عنها البزار وهو معلول بالتفرد وبالجرح في الراوي.

المحور الرابع: الأحاديث التي سكت عنها البزار وهي صحيحة

- **الأحاديث التي سكت عنها البزار وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة**

نقرأ في الحديث رقم (7332):[99] قال البزار: " (حَدَّثنا بِشْر بن آدم ابن بنت أزهر، حَدَّثنا مُحَمد بن عَبد الله، حَدَّثنا أبي عن ثمامة عن أنس قال: لما نزلت هذه الآية: {لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون}، أو {من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا} جاء أَبُو طلحة فقال: يا رَسولَ اللهِ حائطي لله، ولو استطعت أن أسره لم أعلنه قال: اجعله في فقراء أهلك، أو قرابتك فجعله لحسان بن ثابت وأبي)".
أخرجه البخاري[100]: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس، رضي الله عنه، بنحوه، و أخرجه أحمد[101] قال: حدثنا عفان. ومسلم[102] قال: حدثني محمد بن حاتم، قال: حدثنا بهز. وأبو داود[103] قال: حدثنا موسى بن إسماعيل. والنسائي[104] قال: أخبرنا أبو بكر بن نافع، قال: حدثنا بهز. وابن خزيمة[105] قال: حدثنا محمد بن أبي صفوان الثقفي، قال: حدثنا بهز. وابن حبان[106] قال: أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا هدبة بن خالد. أربعتهم (عفان، وبهز، وموسى بن إسماعيل، وهدبة) عن حماد بن سلمة، قال: حدثنا ثابت، فذكره.
وهناك طريق آخر للحديث وهو: عن حميد الطويل، عن أنس، أخرجه ابن أبي شيبة[107] قال: حدثنا أبو خالد، وحفص. وفي رواية أخرى قال: حدثنا حفص. وأحمد[108] قال: حدثنا يحيى بن سعيد. وفي رواية ثانية قال: حدثنا محمد بن عبد الله، يعني الأنصاري. وفي رواية ثالثة قال: حدثنا عبد الله بن بكر. والترمذي[109] قال: حدثنا إسحاق بن منصور، قال: أخبرنا عبد الله بن بكر السهمي. وأبو يعلى[110] قال: حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا أبو خالد. وفي رواية أخرى قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا يزيد بن هارون. وابن خزيمة[111] قال: حدثنا أبو موسى، محمد بن المثنى، قال: حدثنا خالد بن الحارث. وفي

---

[94] - البزار 498/13
[95]- البخاري 9/ 65 (7155)
[96] - الترمذي (3850) و (3850مكرر)
[97] - ابن حبان (4508)
[98]- الضعفاء للعقيلي 338/3
[99] -البزار ج/13 ص 503
[100] - البخاري 37/6 (4555)
[101] - أحمد 285/3(14081)
[102] - مسلم 79/3(2279)
[103] - أبو داوود (1689)
[104] - النسائي 231/6، وفي الكبرى (6396 و11001)
[105] - ابن خزيمة (2460)
[106] - ابن حبان (7183)
[107] - ابن أبي شيبة 252/6(21334) و 167/11 (31431)
[108] - أحمد 3 /115(12168) و 174/3(12812) و 262/3(13803)
[109] - الترمذي (2997)
[110] - أبو يعلى (3732) و (3865)
[111] - ابن خزيمة (2458) و (2459)

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

رواية ثانية قال: وحدثنا أبو موسى، قال: حدثنا سهل بن يوسف. ثمانيتهم (أبو خالد، وحفص، ويحيى، ومحمد، وعبد الله، ويزيد، وخالد، وسهل) عن حميد، فذكره.

وقد قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك. فالحديث كما نرى من التخريج معلول بالتفرد وضعف في الراوي والبزار سكت عنه. فإسناد البزار فيه تفرد وأيضا معلول بجرح الراوي بشر بن آدم ابن بنت أزهر السمان أبو عبد الرحمن روى عن أمية بن خالد وعن جده وعبد الرحمن بن مهدي قال عنه أبو حاتم[112]: ليس بقوي الجرح. لكن يوجد للحديث أكثر من طريق كلها صحيحة، وبهذا يرتقي إلى درجة الصحة.

- **الأحاديث التي سكت عنها البزار وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد**

نقرأ في الحديث رقم (7319):[113] قال البزار: " (حَدَّثنا مُحَمد بن بَشَّار، حَدَّثنا عَبد الرحمن، حَدَّثنا عزرة - يعني ابن ثابت - عن ثمامة، عَن أَنَس؛ أَنه كان لا يرد الطيب، وَقال أنس: كان النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم يقول: لا تردوا الطيب.")

أخرجه أحمد[114] قال: حدثنا وكيع. وفي رواية ثانية قال: حدثنا عبد الرحمان بن مهدي. وفي أخرى قال: حدثنا الفضل بن دكين. والبخاري[115] قال: حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث. وفي قال: حدثنا أبو نعيم. والترمذي[116] قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمان بن مهدي. والنسائي[117] ، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا وكيع. أربعتهم (وكيع، وعبد الرحمان، وأبو نعيم الفضل، وعبد الوارث) عن عزرة بن ثابت الأنصاري، عن ثمامة بن عبد الله، فذكره. وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وهناك طرق أخرى عن أنس: منها عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك: أخرجه أحمد[118] قال: حدثنا هاشم. وفي رواية أخرى قال: حدثنا عفان. وفي قال: حدثنا حسين. ثلاثتهم (هاشم، وعفان، وحسين) عن المبارك بن فضالة، عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة، فذكره.

وعن موسى بن أنس، عن أنس بن مالك أخرجه أبو داود[119] قال: حدثنا نصر بن علي. والترمذي في(الشمائل)[120] قال: حدثنا محمد بن رافع، وغير واحد. كلاهما (نصر، وابن رافع) عن أبي أحمد الزبيري، عن شيبان بن عبد الرحمان، عن عبد الله بن المختار، عن موسى بن أنس، فذكره.

أما الشاهد لهذا الحديث هو: عن محمد بن شرحبيل، الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم[121]، وعَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمِّ أَبِيهِ عَمْرَوَ بْنِ الْحَكَمِ، في المطالب[122] برقم(2708) وعَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وعن ابن عمر عند الترمذي برقم (2790) وعن عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة، عند أبي حاتم في علل الحديث برقم (2270) وعن البراء برقم (5834).

فالحديث معلول بتفرد عزرة وهو ابن ثابت بن أبي زيد بن أخطب الأنصاري، ثقة من السابعة[123]. ونجد أن البزار سكت عن الحكم على هذا الحديث مع أنه معلول بالتفرد. غير أن هذا التفرد لا يضر كما رأينا لأن الراوي المتفرد من الطبقات المتقدمة كما يوضح التخريج. ثم لوجود متابعات وشواهد فالحديث يرتقي، وهو متفق على صحته.

الخاتمة:

يعد مسند الإمام البزار أحد أهم المصادر الحديثية خصوصا في علم علل الحديث، حيث لا يخلو معظم ما أورده البزار من تعليق يساعد على تعاملنا مع الرواة والأسانيد ومعرفة العلل وأنواعها ومصطلحاتها. و مما يعطي للإمام البزار خصوصية هو تعامله البارز مع التفرد في رواية الحديث. لقد اهتم الإمام البزار بالتفرد اهتماما كبيرا حتى إنه ليشعر المطلع على مسنده أن التفرد سبب رئيس في تأليف المسند. لكن الإمام البزار ما كان يرى أن التفرد علة بذاته شأنه شأن معظم المتقدمين. ومن خلال الأمثلة التي أوردناها في المقال وجدنا أن البزار يذكر التفرد في روايات هي معلولة بالأساس إما بالجرح بالرواي أو لاشتمالها على كلام منكر، أو هي معلولة في اتصال الإسناد أو الرفع والوقف، أو بجهالة الراوي. ووجدنا أيضا أن البزار يذكر التفرد في روايات هي صحيحة لاحتمال كون التفرد في الطبقات المتقدمة، أو احتمال كون المتفرد معروفا بالعدالة، أو احتمال التفرد للاعتضاد بالمتابعة أو الشاهد. وأخيرا وجدنا البزار يسكت عن روايات معلولة بالتفرد، كما سكت عن روايات صحيحة وفيها التفرد.

الاهتمام بالإمام البزار وقضية التفرد في علوم الحديث يعد أساسيا في تصحيح وتضعيف الروايات وقبولها أو ردها، كما أن للتفرد صلة قوية بعلم العلل، ومباحث أصلية في علوم الحديث مثل الغريب وزيادة الثقة والشاذ والمنكر. وكل هذا يتطلب المزيد من الاهتمام بالإمام البزار وبدراسة التفرد في رواية الحديث.

---

[112] - أبو حاتم 1332
[113] - البزارج/ 13ص499
[114] - أحمد 118/3 (12200) و 133/3 (12381) و 261/3 (13785)
[115] - البخاري 2582 و (5929)
[116] - الترمذي 2789، وفي (الشمائل) 217
[117] - النسائي 189/8 و وفي الكبرى9350
[118] - أحمد 226/3 (13397) و 250/3 (13652) و 261/3 (13782)
[119] - أبو داوود (4162)
[120] - الترمذي في الشمائل 216
[121] - الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم برقم (2848)
[122] - المطالب برقم (2708)
[123] - التاريخ الكبير 66/2/2، الكاشف 264/2

ISSN Online : 2709-4030
ISSN Print : 2709-4022
Vol.6 No.1 2022

قائمة المراجع:

1. الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني، ت: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة ، دار الراية / الرياض ط1: 1411 هـ - 1991م.
2. الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، ت: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني - نايف العباسي، مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند ط: 1963م.
3. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق :عبد اللـه عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، ط1 ،1408هـ/1988م.
4. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أبو الفداء الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1 ،1425هـ/2006م.
5. التاريخ الكبير، البخاري، ت: هاشم الندوي، دار الفكر/ بيروت، 1995م.
6. تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
7. تذكرة الحفاظ، ذيل للمكي والسيوطي، أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1: 1419هـ/1998م.
8. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية/ بيروت.
9. التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده (دراسة تأصيلية تطبيقية - ماجستير) - د. عبد الجواد حمام ، دار النوادر ، دمشق ، بيروت ، ط 1 ، 1429 هـ / 2008 م.
10. التمهيد، ابن عبد البر/ ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف في المغرب، ط 1387هـ.
11. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ت: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة / بيروت، ط 1: 1421هـ - 2001م.
12. جامع الترمذي، الإمام الترمذي، دار الفيحاء/ دمشق – دار السلام/ الرياض، ط1: 1420هـ - 1999م.
13. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي/ ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني/ دار الكتب العلمية/ بيروت عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن / الهند.
14. الدعاء: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1: 1413 هـ.
15. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الكتاني، ترتيب: محمد النصر بن محمد الزمي بن جعفر الكتاني، دار التراث الإسلامية، 1406هـ/1986م.
16. الزهد والرقائق، عبد الله بن المبارك المروزي، ت: أحمد فريد، دار المعراج الدولية للنشر، ط1: 1415هـ - 1995م.
17. السلسلة الضعيفة، الشيخ ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف/ الرياض، ط1: 1413هـ- 1992م.

18. سنن أبي داوود، الإمام أبو داوود السجستاني، ت: محمد عوامة، دار القبلة/ جدة – مؤسسة الريان/ بيروت – المكتبة المكية/ مكة المكرمة، ط1: 1419هـ - 1998م.

19. السنن الكبرى، النسائي، ت: د. سليمان عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1: 1411هـ - 1991م.

20. سنن النسائي الصغرى، دار الفيحاء/ دمشق – دار السلام/ الرياض، ط1: 1420هـ - 1999م.

21. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9: 1413هـ /1993م.

22. الشمائل المحمدية، محمد بن عيسى الترمذي، دار إحياء التراث العربي / بيروت.

23. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرنووط، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط2: 144هـ - 1993م.

24. صحيح ابن خزيمة، ت: د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط2: 1412هـ - 1992م.

25. صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار السلام/ الرياض – دار الفيحاء/ دمشق، ط2: 1419هـ - 1999م.

26. صحيح مسلم، دار الفيحاء/ دمشق – دار السلام / الرياض ط2: 1421هـ - 2000م.

27. الضعفاء الكبير، العقيلي، ت: عبد المعطي أمين قلمجي، دار المكتبة العلمية/ بيروت، ط1: 1404هـ.

28. الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت ط1، 1406.

29. طبقات المحدثين بأصبهان، أبو الشيخ الأصبهاني، مصدر الكتاب :موقع جامع الحديث alsunnah.com :

30. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للدارقطني، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1: 1420هـ - 1999م.

31. علوم الحديث، ابن الصلاح، ت: د. نور الدين عتر، دار الفكر، ط3: 1423هـ/ 2002م .

32. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، ت: الشيح علي حسين علي/ مكتبة السنة/ القاهرة: ط1" 1424هـ - 2003م .

33. فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي، تحقيق :محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م.

34. في سبيل تأصيل مناهج المحدثين، د. صالح أحمد رضا، مجلة الأحمدية، العدد 8، جهة الإصدار: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات.

35. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط6: 1419 هـ - 1998 م.

36. الكاشف، الحافظ الذهبي، ت: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن/ جدة ط1: 1413هـ - 1992م.

37. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، الحافظ نور الدين أبو بكر الهيثمي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

38. لسان العرب، ابن منظور، دار الحديث / القاهرة، 1423هـ - 2003م.

39. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1: 1411هـ - 1990م.

40. مسند أبي يعلى الموصلي، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث/ دمشق، ط1: 1404هـ - 1984م.

41. مسند أحمد بن حنبل، ت: أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث/ القاهرة، ط1: 1416هـ - 1995م.

42. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار، تحقيق عادل بن سعد، الطبعة الأولي 2009 مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة .

43. مصنف ابن أبي شيبة، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد/ الرياض، ط1: 1409هـ.

44. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر العسقلاني، ت: رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث / السعودية ،ط1: 1419هـ.

45. المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، الدار الأثرية - دار ابن عفان.

46. المعجم الكبير للطبراني، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم/ الرياض، ط2: 1404هـ - 1983م.

47. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري أبو عبد الله، ت: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط1: 1424هـ - 2003م.

48. المغني، ابن قدامة المقدسي، دار الفكر/ بيروت ط1: 1405هـ.

49. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني/ ت: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، ط3: 1423هـ - 2002م.

50. مناهج البحث العلمي في الإسلام، د. غازي حسين عناية، دار الجيل/ بيروت، ط1 : 1410 هـ - 1990م.

51. منهج التعليل عند الإمام البزار، زياد سليم بن عيد العبادي، رسالة الدكتوراه بجامعة يرموك، دمشق.

52. منحة المغيث في علم مصطلح الحديث، حافظ حسن المسعودي، مطبعة الصاوي/ مصر، ط2: 1352هـ - 1933م.

53. الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي/ ت: عبد الفتاح أبو غدة، واعتنى به: سلمان عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط4 1420هـ.

54. نزهة النظربشرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ت: د. نور الدين عتر، دار الخير، ط1: 1414هـ - 1993م.